

<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>66</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة البنية الأساسية والبيئة.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>67</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>-لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>68</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <p>* لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>-لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصيهما وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات الشرف وبنوك الإيجار المالي.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>69</p>

011 / 16844

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة التنمية والتعاون الدولي.
02	-مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 04 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من اتفاقية القرض.		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة
الوزير لدى رئيس الحكومة

الإمضاء: نور الدين البحيري

2013 / 67

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارود

وبعد، فعلا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعرقض

2013 / 67

الواردات عدد
11 نونبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 67

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 67

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بإقراض البلاد التونسية مبلغ ثلاثين مليون (30.000.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

2013 / 67

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

2013 / 67

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض الخاصة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

تم بتاريخ 4 جويلية 2013 بتونس، إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية وبمبلغ قدره 30 مليون أورو، أي ما يعادل حوالي 60 مليون دينار، ستخصص للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

أهداف البرنامج

يهدف برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية أساسا إلى تحسين ظروف العيش داخل الأحياء الشعبية من خلال :

- إنجاز واستكمال عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الرياضية و الشبابية وإقامة فضاءات الأنشطة الاقتصادية وذلك لفك عزلة الأحياء وخاصة منها المتواجدة بالمناطق الداخلية للبلاد.
- تمديد شبكات تصريف المياه لتعميم وتيسير ربط هذه الأحياء ما يساعد على تحسين الوضع البيئي وبالتالي تحسين إطار العيش والمحافظة على سلامة المحيط.
- تطوير وتهذيب الأحياء وبعض التجمعات القروية السكنية والمساهمة في تحقيق إدماج متساكنيها على المستويات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية.
- تحسين ظروف السكن مما يساعد على الاستقرار العائلي وتدعيم مقومات العيش الكريم.
- تشجيع المتساكنين على مواصلة التحسين الذاتي للمساكن بهدف المساهمة في تجميل المشهد العمراني العام.
- فتح مجالات للتشغيل وإحداث موارد رزق جديدة للحدّ من البطالة.

محتوى البرنامج

يشمل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية 119 حيا موزعة على كامل ولايات الجمهورية ما يمكن من التدخل في 50 بلدية و 6 مجالس جهوية بكلفة جمالية تقدر بحوالي 435 مليون دينار.

ويقدر عدد المساكن التي ستنتفع بالبرنامج بحوالي 133 ألف مسكن فيما يقدر عدد السكان بالأحياء المعنية بحوالي 685 ألف ساكن.

عناصر البرنامج وكلفتها

يشمل البرنامج العناصر التالية :

➤ البنية الأساسية وتحسين السكن : 335 م.د.

- تعبيد حوالي 960 كلم من الطرقات
- مدّ حوالي 258 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة
- مدّ حوالي 80 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار
- تركيز حوالي 12.535 نقطة إنارة عمومية
- تحسين حوالي 15.800 مسكن

➤ التجهيزات الجماعية : 59 م.د.

- بناء 66 قاعة متعددة الاختصاصات (قاعة رياضات فردية، فضاء ثقافي وشبابي وجمعياتي)
- إنجاز 54 ملعب حيّ

➤ التجهيزات الاقتصادية : 41 م.د.

- إقامة 42 فضاء صناعيا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

التركيبة المؤسساتية للبرنامج

تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بتنفيذ البرنامج كصاحب مشروع مفوض لفائدة وزارة التجهيز وذلك بالتنسيق مع جميع الوزارات المتدخلة (وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، وزارة الشباب والرياضة، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية) والمستلزمين العموميين لمختلف الشبكات (الديوان الوطني للتطهير، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة اتصالات تونس) وقد تم إمضاء اتفاقية التفويض بين وزارة التجهيز والوكالة بتاريخ 28 سبتمبر 2012. كما تم إحداث لجان متابعة على المستوى الجهوي ولجنة قيادة على المستوى الوطني للتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة ومتابعة وتقييم تنفيذ مختلف مكونات البرنامج.

روزنامة تنفيذ البرنامج

يتم تنفيذ البرنامج على 3 أفساط وعلى امتداد 4 سنوات (2013- 2016)

• القسط الأول (2013-2014) : 38 حيًا تعدّ حوالي 48 ألف مسكنا يقطنها حوالي 256 ألف ساكن بكلفة قدرها 146 م.د.

• القسط الثاني (2014-2015) : 35 حيًا تعدّ أكثر من 35 ألف مسكنا يقطنها حوالي 175 ألف ساكن بكلفة قدرها 121 م.د .

• القسط الثالث (2015-2016) : 46 حيا تعد حوالي 49 ألف مسكنا يقطنها حوالي 255 ألف ساكن بكلفة قدرها 168 م.د

خطة تمويل البرنامج

اعتبارا للطابع الاجتماعي للبرنامج ولأهمية الاعتمادات التي يجب رصدها للمشاريع سيتم تمويل البرنامج عن طريق ميزانية الدولة وبمساهمة تمويلات خارجية متأتية من البنك الأوروبي للاستثمار، الوكالة الفرنسية للتنمية والإتحاد الأوروبي. ويتوزع تمويل البرنامج كالتالي :

■ ميزانية الدولة 175 مليون ديناراً (حوالي 40% من كلفة البرنامج)

■ تمويلات خارجية 133 مليون أورو مقسمة كالتالي :

- هبة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 33 مليون أورو (منها 3 مليون أورو للمساعدة الفنية)،

- قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ 70 مليون أورو ،

- قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 30 مليون أورو.

الشروط المالية لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية

○ نسبة الفائدة: أوريبور 6 أشهر + 0,83 % سنويا

○ آجال التسديد: 20 سنة منها 07 سنوات إمهال

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.

<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>66</p>
<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة البنية الأساسية والبيئة.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهييب وإدماج الأحياء السكنية.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>67</p>
<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>68</p>
<p>اللجان المتعده: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل السادس المسند للثقة مؤسسات الشرف وبنوك الاستثمار المالي.</p> <p>تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>69</p>

511/1684 ك

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السير رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة التنمية والتعاون الدولي.
02	-مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرم في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من اتفاقية الضمان والقرض.		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة

الوزير لدى رئيس الحكومة

الإمضاء: نور الدين البحيري

2013 / 68

الواردات عدد

11 نوفمبر 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارود

وبعد، فعلا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013 / 68

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 68

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون 2013 / 68

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاقية ضمان القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بمنح ضمان الدولة للقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمبلغ ستين مليون (60.000.000) أورو للمساهمة في تمويل إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

2013 / 68

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المتعلقة

بمشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة

2013 / 68

تم بتاريخ 22 أوت 2012، إبرام اتفاقية قرض بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك الألماني لإعادة البناء (KfW) بمبلغ قدره 60 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 120 مليون دينار ستخصص للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.

كما تم في نفس التاريخ إبرام اتفاقية ضمان القرض المذكور بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء (KfW).

أهداف المشروع

يهدف مشروع تحلية مياه البحر بجزيرة إلى تعزيز الموارد المائية و تحسين نوعيتها في المنطقة إلى غاية 2025. و يخص المشروع قرابة 200 ألف ساكن مزودين بـ 54410 توصيلة (سنة 2012).

يتمثل المشروع في إنشاء قطب جديد للإنتاج يكون متاخما للمنطقة السياحية و ذلك للضغط على مصاريف نقل المياه و توزيعها.

مكونات المشروع

• القطب الجديد لإنتاج المياه المحلاة:

- محطة تحلية بسعة 50000 م³/اليوم قابلة للتوسعة إلى 75000 م³/اليوم و التجهيزات

و المنشآت التابعة لها وأشغال طرقات و شبكات مختلفة،

- جلب مياه البحر،

- محطة ضخ مياه البحر.

- صرف مياه الرجيع،

• ربط محطة التحلية بشبكة التوزيع:

- اقتناء ووضع 25 كم من القنوات.

- بناء مقر إدارة وأشغال طرقات وشبكات مختلفة.

- بناء محطة لإزالة الحديد ومحطة رفع الضغط.

كلفة المشروع

تقدر الكلفة الجمالية للمشروع بحوالي 131 مليون دينار تونسي.

التمويل

• محطة التحلية: يتم تمويلها عن طريق القرض الممنوح من طرف البنك الألماني

لإعادة البناء (KfW).

• ربط محطة التحلية بشبكة التوزيع: يتم تمويله عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية

للتنمية (بقيمة 11 مليون دينار تونسي).

الشروط المالية لقرض البنك الألماني لإعادة البناء

مبلغ القرض : 60 مليون أورو (حوالي 120 مليون دينار)

فترة السداد : 15 سنة منها 5 سنوات إمهال

نسبة الفائدة : 3,8%

ويسند البنك هذا القرض من موارده الخاصة أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي

توفره الحكومة الألمانية سنويا. ويحظى القرض بضمان كل من الحكومة الألمانية والحكومة

التونسية.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.